التجربة الكورية في تنمية الصادرات

1. أداء الاقتصاد الكلي

- كان الوضع الاقتصادي في كوريا الجنوبية في الستينات بالقرن الماضي مماثل للكثير من البلدان النامية. وكان الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد يساوي 1915 دولار أمريكي وقيمة الصادرات فقط 32 مليون دولار سنة 1960 (وكان الميزان التجاري في حالة عجز منذ عام 1948). على الرغم من هذه الصعوبات، زاد دخل الفرد الواحد إلى 26613 دولار وحجم الصادرات ما يقرب من 547 مليار دولار في عام 2012 وفائض في الميزان التجاري يزيد عن 28 مليار.

- وقد ارتفعت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 14٪ في عام 1961 إلى 27.6 في المائة في عام 2010، في حين انخفضت مساهمة قطاعات الزراعة والغابات وصيد الأسماك من 37 إلى 2.7%.

- قلة من الدول التي أصبحت مستقلة بعد الحرب العالمية الثانية، كانت قادرة على تسجيل نجاح مماثل لنجاح كوريا مما يجعل من التجربة الكورية غنية بالدروس بالنسبة للاقتصاديات النامية الأخرى، بما في ذلك الدول العربية في تسريع النمو المدفوع بالصادرات.

- وبالإضافة إلى ذلك، يوضح هذا التطوِر العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد شهدت البلاد نموا سريعا من عام 1960 في ظل أنظمة استبدادية وعقدت أول انتخابات حرة في عام 1987 تحت ضغوط الطبقة المتوسطة الناشئة التي كانت محبطة من عدم وجود الفرص الاقتصادية والحرية السياسية. ومنذ ذلك الحين والتنمية والديمقراطية يعزز بعضها بعضا، مما يدل على أن النظام الاستبدادي يمكن أن يتحول إلى ديمقراطية ويمكن للديمقراطية توطيد وتسهيل التنمية.

- واجه نموذج التنمية في كوريا عقبات هائلة في أواخر القرن العشرين. وقد أظهرت الأزمة المالية لعام 1997 حدود نموذج النمو القائم على عوامل الإنتاج، مشددا على الحاجة إلى تحسين الإنتاجية من خلال التقدم التكنولوجي في ضوء منافسة من البلدان النامية الأخرى التي تحضى بنمو سريع وعمالة رخيصة.
- بعد الأزمة، بدأت عملية إعادة هيكلة شاملة للإدارة المالية والتجارية في القطاع العام وأسواق العمل مما سمح بتحويل الاقتصاد القائم إلى اقتصاد معرفي.
- يحلل هذا الفصل تجربة النمو المدفوع بالصادرات في كوريا ويستعرض سياسات تنمية الصادرات والتحول الهيكلي الكوري، ويستخلص دروسا للدول العربية.

2. أداء الاقتصاد الكلي

- حافظ الاقتصاد الكوري على معدلات نمو عالية على مدى السنوات ال 50 الماضية، على الرغم من التقلبات الاقتصادية. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 8 و 9% من 1960 إلى 2000 وتراجع قليلا فيما بعد. زاد مستوى متوسط الدخل من 1915 دولار سنة 1960 (وهو نفس مستواه في تونس والأردن وسوريا وأحسن بقليل من المغرب ومصر) إلى 26613 دولار سنة 2012.
- تسارع النمو حقق زيادة هامة في معدلات الاستثمار، الذي ارتفع من حوالي 11٪ في الخمسينات إلى أكثر من 30٪ في التسعينات.
- بالتوازن زادت معدلات الادخار مما سمح بتغطية أغلبية الاستثمارات بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية. (أنظر الأشكال التالية)

شكل (1) تطور متوسط الدخل في كوريا والدول العربية ذات الاقتصاد المتنوع بالمكافئ الشرائي، دولار 2005

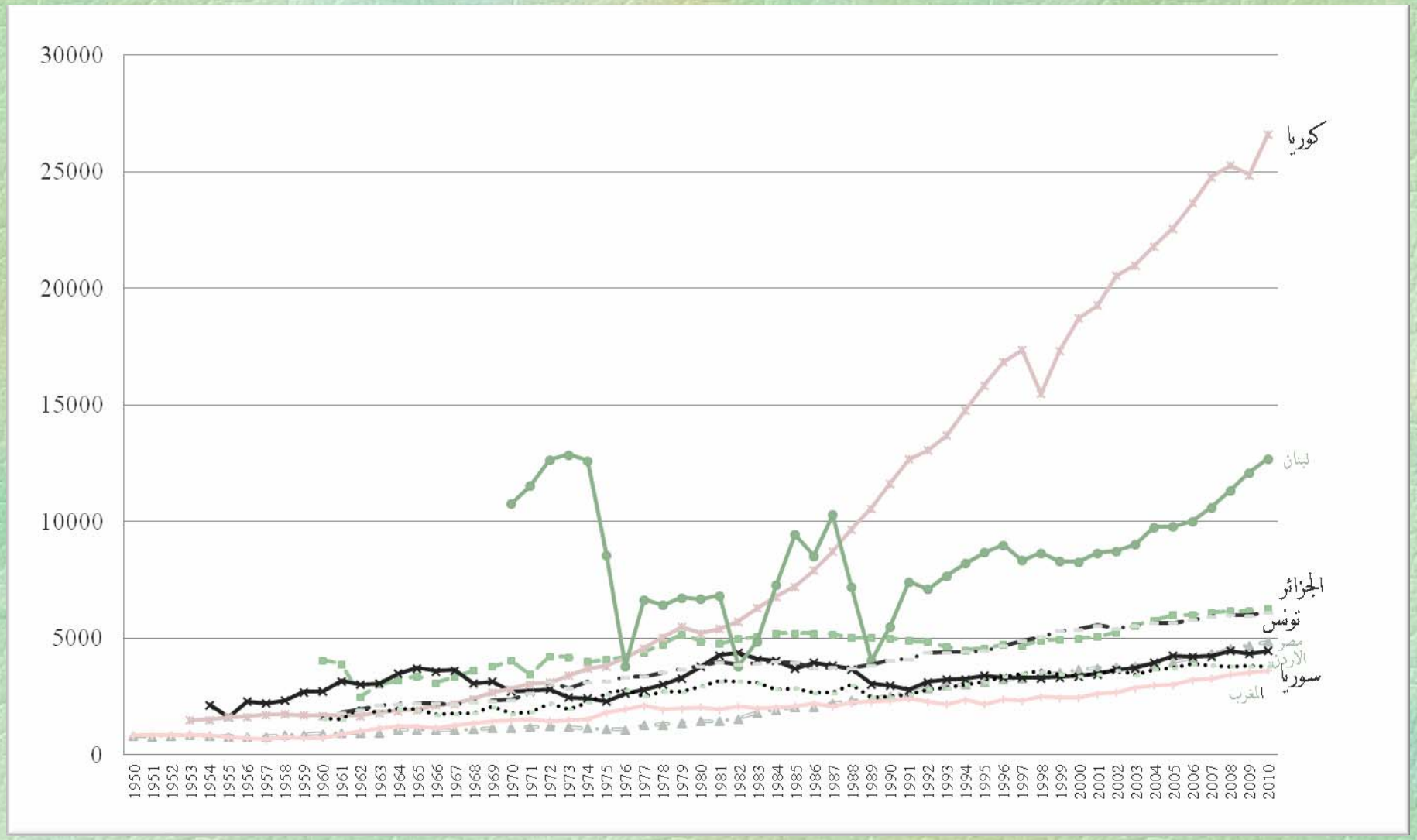

المصدر: Penn Table 2013
المعهد العربي للتخطيط

شكل (2) نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي

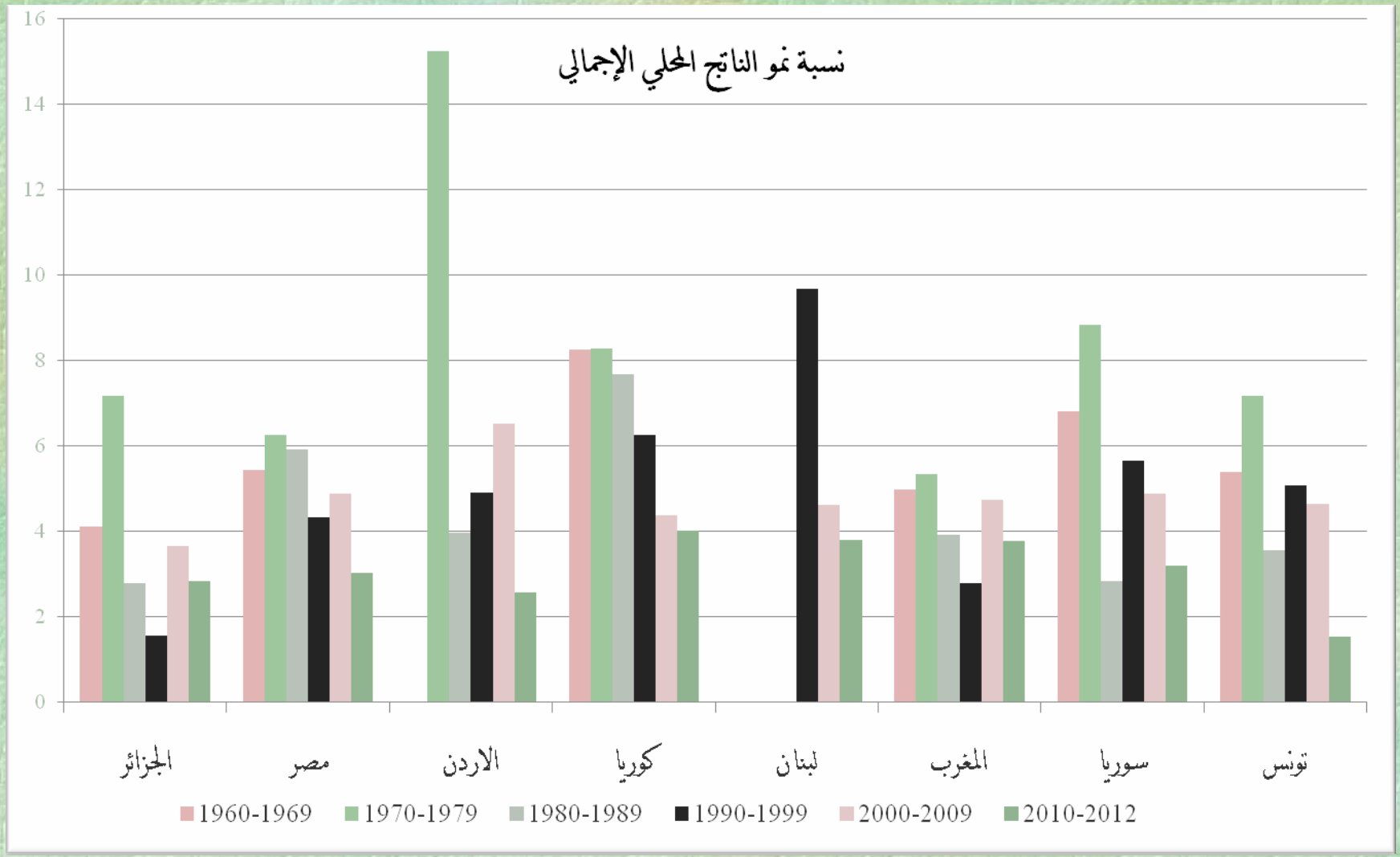

شكل (3) الاستثمار كنسبة من الناتج

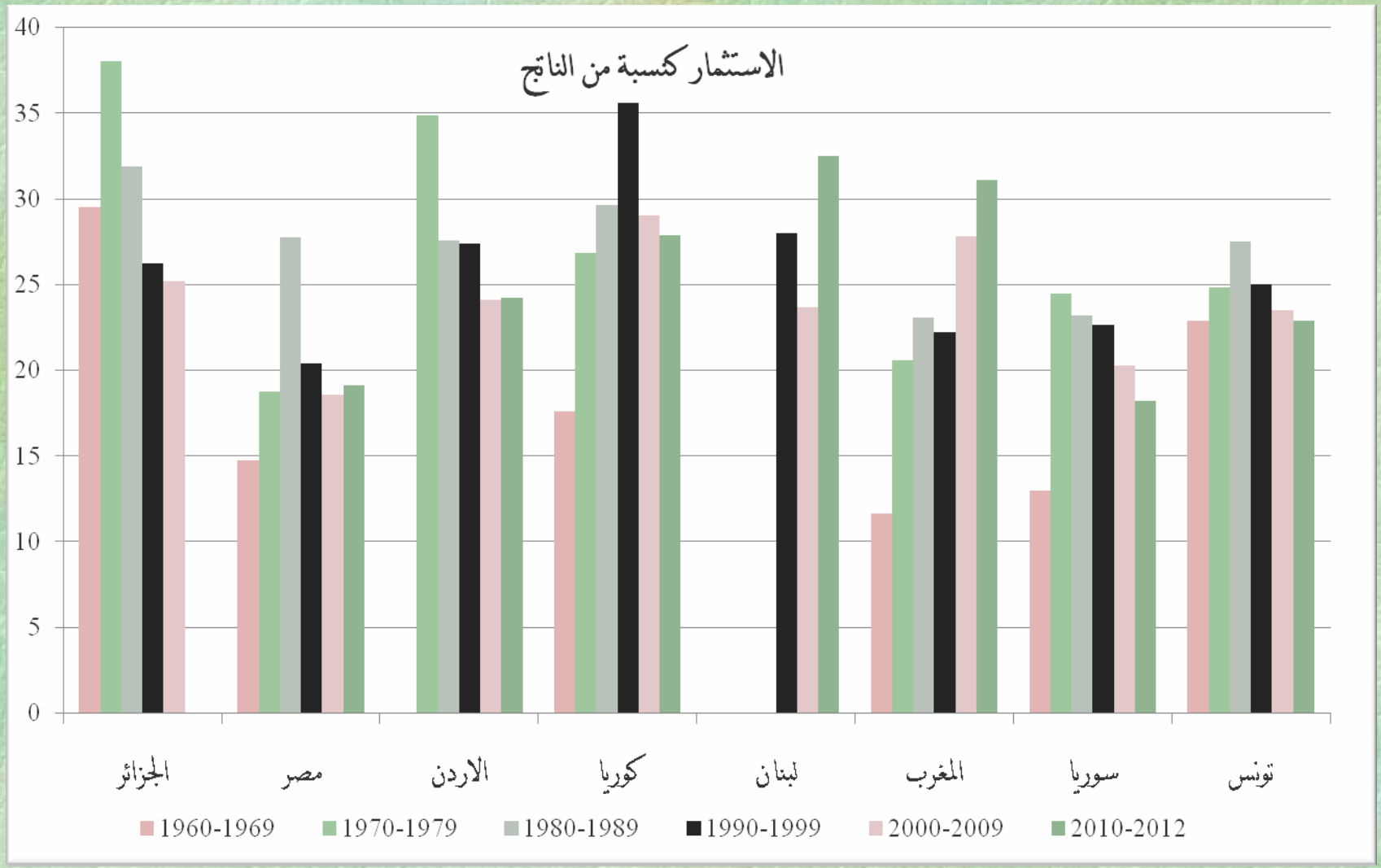

شكل (4) الادخار كنسبة من الناتج

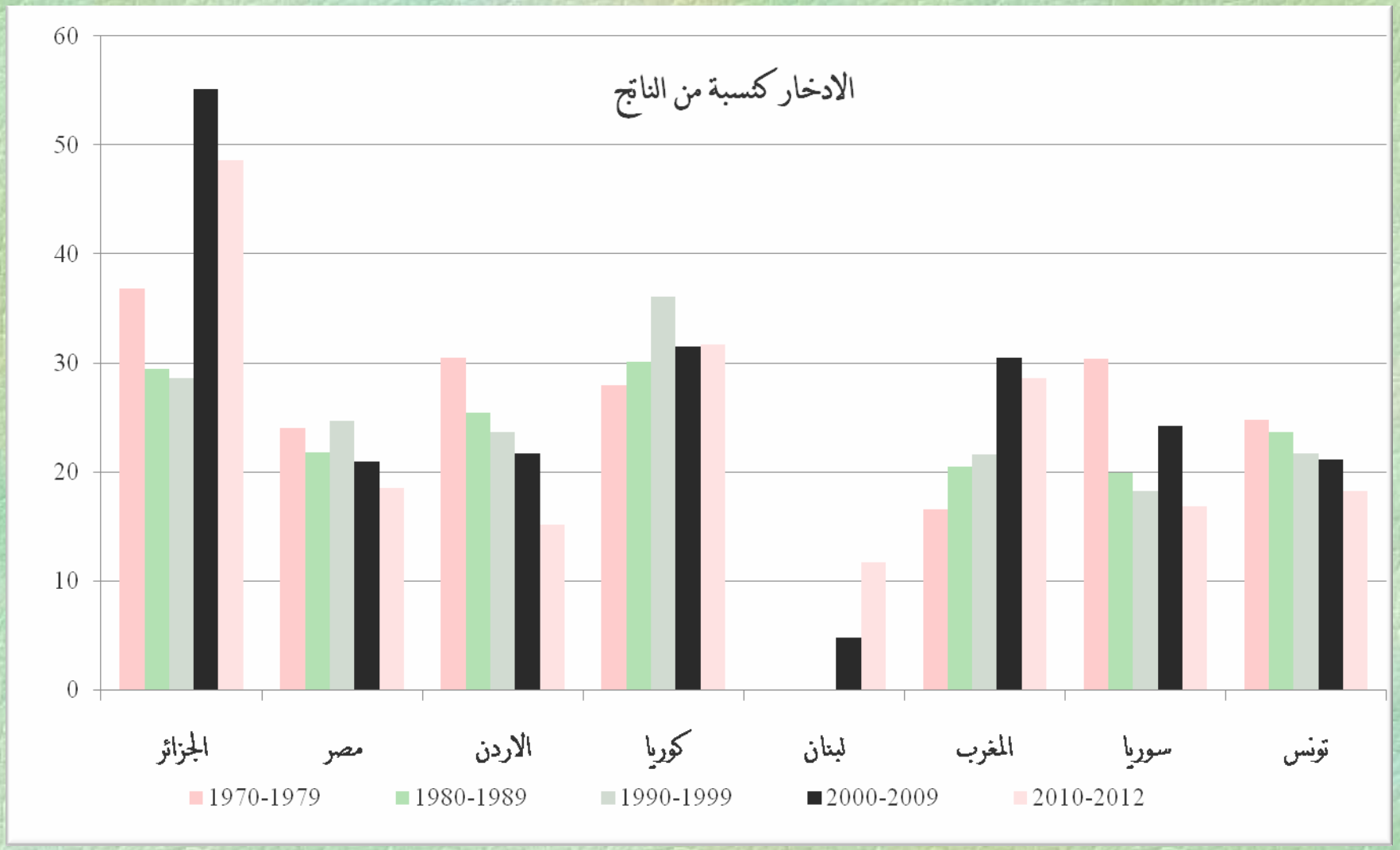

شكل (5) نسبة نمو الصادرات

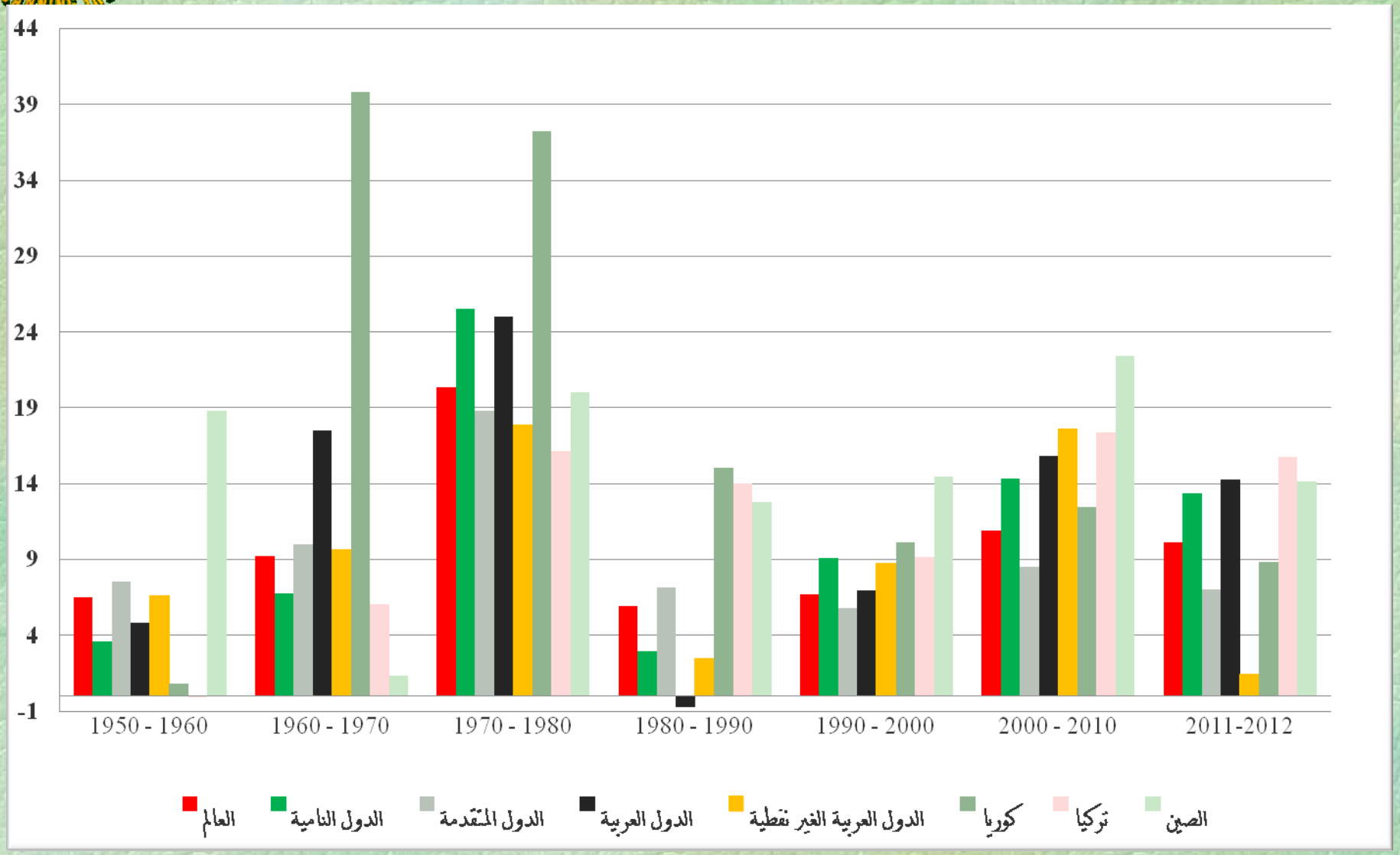

3. الهياكل الصناعية

- تطور التصنيع عن طريق تغيير جذري في الهيكل الصناعي. حيث سيطر قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة مثل المنسوجات والملابس والمواد الغذائية والمشروبات إلى حدود السبعينات. وفي الثمانينات تجاوزت نسبة الصناعات الكيماوية و الثقيلة 50%من قطاع الصناعة التحويلية استمرت إلى عام 2000، وشكلت المنتجات الالكترونية، والمواد الكيميائية والسيارات معظم الصناعات التحويلية في السنوات الأخيرة.
- في حين تراجعت حصة الزراعة إلى 5.3% بعد 48.4% سنة 1953 واحتلت الخدمات الحصة الأكبر بنسبة 65.3% سنة 2000 عوض 42.6 سنة 1953.

جدول (1) تطور الهيكل الاقتصادي الكوري
خلال الفترة 1953-2000

	الزراعة والصيد البحري والتعدين	التصنيع	الصناعات الخفيفة	الصناعات الكيماوية والثقيلة	الخدمات
1953	48,4	9,0	78,9	21,1	42,6
1960	38,9	13,8	76,6	23,4	47,3
1970	28,7	21,3	60,8	39,2	50,0
1980	16,7	28,6	45,6	54,4	54,7
1990	9,3	28,9	32,6	67,4	61,8
2000	5,3	29,4	20,7	79,3	65,3

جدول (2) أهم عشر صناعات خلال الفترة 1970-2000

الترتيب	1970		1980		1990		2000	
	الصناعات	النسبة	الصناعات	النسبة	الصناعات	النسبة	الصناعات	النسبة
1	الطعام والشراب	28.6	المنسوجات والملابس	19.2	القطع الكهربائية والالكترونية	14.6	القطع الكهربائية والالكترونية	25.2
2	المنسوجات والملابس	20.4	الطعام والشراب	19	السيارات	13.2	مواد كيميائية	13.9
3	مواد كيميائية	11.5	مواد كيميائية	13.1	الطعام والشراب	12.9	السيارات	11.3
4	السيارات	9.1	القطع الكهربائية والالكترونية	10.4	مواد كيميائية	12.9	المعادن الأساسية	8
5	الورق والطباعة	5.5	المعادن الأساسية	6.7	المنسوجات والملابس	11.5	الطعام والشراب	6.9
6	المنتجات المعدنية غير الفلزية	5.3	السيارات	6.1	المعادن الأساسية	9	الآلات	6.9
7	تكرير النفط والفحم	4.2	تكرير النفط والفحم	5.5	المنتجات المعدنية غير الفلزية	5.6	المنسوجات والملابس	6.9
8	القطع الكهربائية والالكترونية	3.7	المنتجات المعدنية غير الفلزية	5.3	الآلات	5.5	منتجات المعادن المختلفة	4.8
9	الآلات	2.3	الورق والطباعة	3.9	الورق والطباعة	4.6	الورق والطباعة	4.3
10	المعادن الأساسية	1.5	الآلات	3.7	منتجات المعادن المختلفة	3.8	تكرير النفط والفحم	4.2
	قطاع الصناعات التحويلية بأكمله (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	21.2	**قطاع الصناعات التحويلية بأكمله (٪ من إجمالي الناتج المحلي)**	28.2	**قطاع الصناعات التحويلية بأكمله (٪ من إجمالي الناتج المحلي)**	28.8	**قطاع الصناعات التحويلية بأكمله (٪ من إجمالي الناتج المحلي)**	29.4

4. سياسات التصدير في الستينات والسبعينات

- استفادت كوريا بشكل كبير من الوصول إلى الأسواق الخارجية بسبب التوسع في التجارة العالمية في اتفاقية الجات (خلال جولة كينيدي وجولة طوكيو) والوصول إلى سوق الولايات المتحدة من خلال النظام الافضليات المعمم (GSP)، بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تعزيز صادرات البلاد. بالإضافة إلى ذلك سمحت سياسات تحفيز الصادرات كسعر الصرف وواردات الاقتصاد للاستفادة من هذه الفرص الدولية.
- وقد أدخلت الحكومة الكورية سلسلة من الحوافز (انظر الجدول) لجعل التصدير عملية مربحة لأصحاب الأعمال من القطاع الخاص. وحافظت على سعر صرف تنافسي.

شكل (6) أطار سياسات تنمية الصادرات

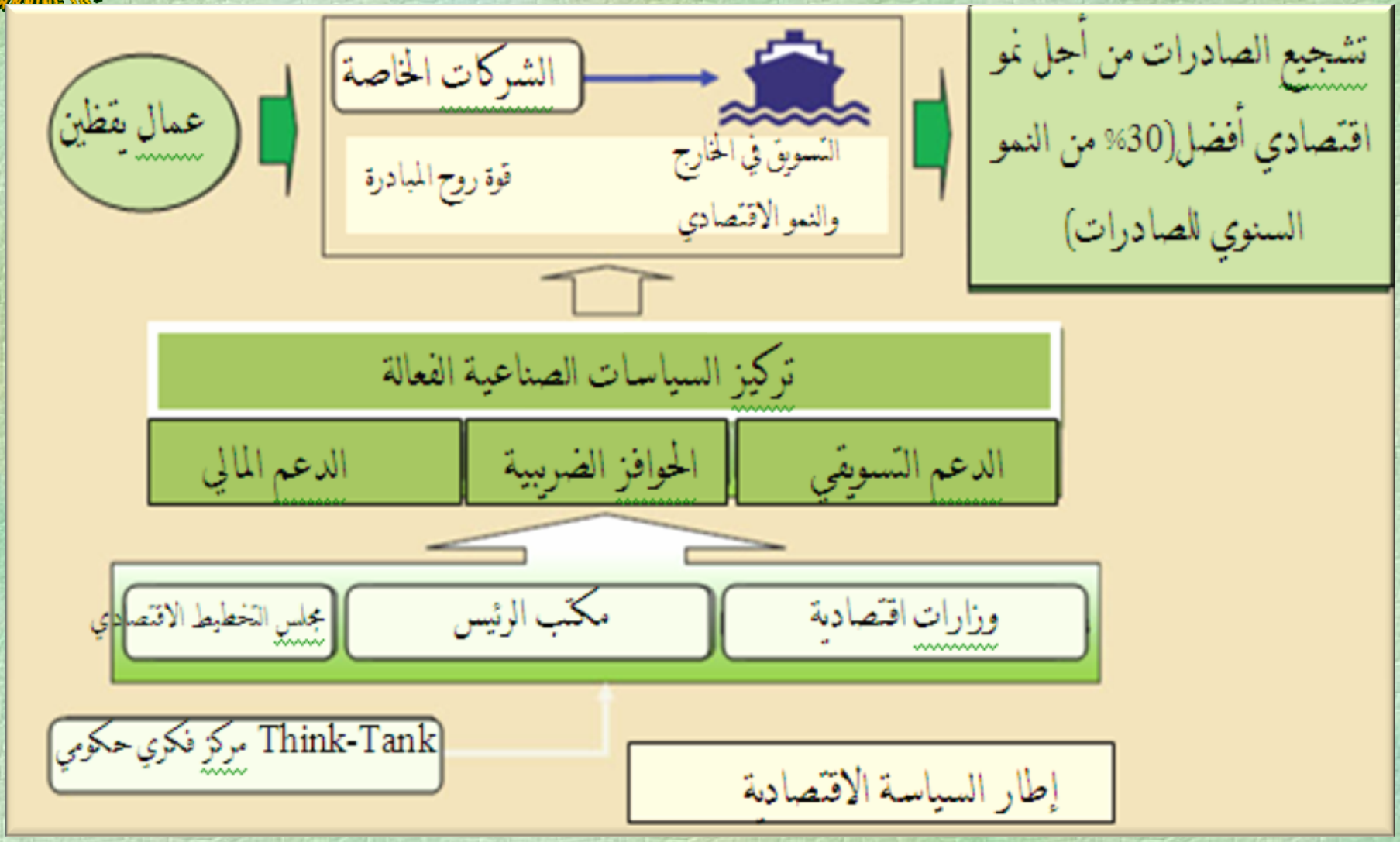

- على سبيل المثال، تم تخفيض قيمة العملة الكورية بنسبة 100٪ بين عامي 1961 و 1964 . وقد تلقى المصدرين مساعدة مالية في شكل معدلات فائدة تفضيلية على قروض رأس المال العامل (سعر الفائدة من 14٪ في عام 1960 إلى 6٪ في عام 1967)، وزيادة في حجم القروض (مقارنة مع صافي النقد الأجنبي من الصادرات) يمكن أن تستفيد من انخفاض أسعار الفائدة. تم إعفاء المصدرين من الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد والضرائب غير المباشرة على السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، وكذلك الضرائب غير المباشرة على الصادرات.

- كمية المواد الخام الممكن استيرادها والمعفاة من الرسوم الجمركية تقرر عن طريق حساب الفرق بين المدخلات والمخرجات، كذلك بدل النفايات في حد ذاته منحة كبيرة، كما يمكن أن تباع المواد الخام الفائضة في السوق المحلية أو تستخدم لإنتاج سلع للاستهلاك المحلي.
- وقد تطورت سياسات لتشجيع الصادرات من كوريا منذ بدايتها في الستينات. قبل عام 1973، كان هناك دعم للصادرات، لكنها لا تستهدف شركات أو صناعات معينة.، وجراء هذه الحوافز وجه القطاع الخاص موارده نحو أنشطة التصدير التي كان التدخل الحكومي المباشر فيها محدودا. تغير هذا الوضع مع زخم تطوير الصناعات الكيماوية والثقيلة للفترة 1973-1979، تم خلالها تشجيع أنشطة اقتصادية معينة.

جدول (3) أهم حوافز الصادرات

I	**الحوافز الجبائية**
1	الإعفاء من الضريبة على الاستهلاك
2	الإعفاء من الضرائب التجارية
3	تخفيض 50٪ من ضريبة الدخل على الشركات و الضريبة على عائدات التصدير
4	توفير الاستهلاك المعجل للأصول الثابتة المستخدمة مباشرة للإنتاج من أجل التصدير في مجال التعدين ، وصيد الأسماك والصناعات التحويلية
5	صندوق احتياطي خصمها من الدخل الخاضع للضريبة لل وصول إلى الأسواق الخارجية الجديدة
6	صناديق الاحتياطي تخصم من الدخل الخاضع للضريبة لتعويض خسائر تتعلق التصدير أو الاستثمار الأجنبي
II	**الحوافز الجمركية**
7	الإعفاءات الجمركية على السلع الرأسمالية للإنتاج من أجل التصدير
8	تسوية اقساط التعريفات للسلع المستخدمة في الانتاج للتصدير
9	الإعفاءات الجمركية على الواردات من المواد الاولية اللازمة للإنتاج من أجل التصدير
10	حسم الرسوم الجمركية على المواد الاولية اللازمة للإنتاج من أجل التصدير
11	الخصم على الخسائر
III	**الحوافز المالية**
12	التمويل لجمع السلع التي يتم تصديرها
13	التمويل لنقل السلع المصدرة
14	صندوق دعم الصادرات المزود من الاموال المطابقة
15	تمويل استيراد المنتجات المستخدمة في الإنتاج للتصدير
16	ائتمانات التصدير (قبل الاعتمادات التجارية 1961)
17	التمويل لمزودي المعدات العسكرية للبحرية الامريكية
18	صندوق تنمية الشركات المصدرة
19	صندوق تحويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة الى شركات تصدير
20	صندوق التحضير لتصدير المنتجات الزراعية والأسماك
21	قروض بالعملة
22	تمويل الصادرات على الائتمان

جدول (3) أهم حوافز الصادرات

IV	آليات أخرى لتعزيز
23	نظام الودائع بالعملات الأجنبية
24	منح تراخيص الأعمال التجارية المعتمدة على الأداء التصديري
25	علاوة عند مطابقة التصدير لعمليات الأسعار التفضيلية
26	دعم الصادرات
27	التخفيض في اسعار الشحن بالسكك الحديدية
28	حقوق الاحتكار لتصدير بعض المنتجات إلى جهات معينة
29	إنشاء جمعيات المصدرين من مختلف المنتجات
30	تعزيز الصادرات والاستثمار الاجنبي تمويل وكالة
31	نظام الارتباط استيراد وتصدير
32	الحد من أسعار الكهرباء
33	الإعفاء من الرسوم لشحن البضائع
34	النظام المحلي من L / C
35	معاملة تفضيلية للمشغلين وفقا لأدائهم في مجال التصدير
36	تصدير التأمين
37	شركة التجارة العامة
38	بنك التصدير والاستيراد

5. المراكز الصناعية والمناطق الحرة للتصدير

- بناء البنية التحتية الأساسية في مكان معين تسمى "مركز صناعي" يمكن أن تسهم في التوسع في الأعمال التجارية من خلال تقليل تكلفة النقل والاتصالات والطاقة وتشجيع التفاعلات والتغلب على صعوبات التواصل وزيادة إمكانيات التنمية من وفورات الحجم وتحسين التنافسية وروح الابتكار عن طريق الاستفادة المثلى من أثر التعلم التفاعلي والمعارف في عدة قطاعات و/أو جهات.

- ومع ذلك، يجب استخدام التجمعات الصناعية بدون مبالغة، لأن موارد الميزانية محدودة وينبغي ألا تخلق فوارق بين المناطق أو الطبقات، لأنها يمكن أن تقوض الاندماج الوطني ورأس المال الاجتماعي.

جدول (4) المجمعات الصناعية الوطنية

فئة		المجمعات الصناعية الوطنية (العدد / 1000 م 2)					
		1960s	1970s	1980s	1990's	Après 2000	Total
المجمعات الصناعية الوطنية	العدد	2	15	10	7	2	36
	المساحة	25 26	213 95	163 698	24 665	71 509	499 082
المجمعات الصناعية المحلية	العدد	13	18	13	111	106	257
	المساحة	23 213	24 556	31 285	109 822	111 043	299 919
ت الصناعية الحضرية ذات التق	العدد					3	3
	المساحة					290	290
المجمعات الصناعية الزراعية	العدد			168	126	65	359
	المساحة			25 968	19 219	11 27	56 457
المناطق الحرة	العدد		2			4	6
	المساحة		1 264			3 005	4 269
المجموع	العدد	15	35	191	244	180	661
	المساحة	48 473	239 77	220 951	153 706	197 117	860 017

- وقد لعب بناء التجمعات الصناعية دورا رئيسيا في نمو قطاع التصنيع في كوريا .
- خلال الستينات، قامت الحكومة الكورية بتركيز الموارد على عدد محدود من المجمعات الصناعية. وقد تم إنشاء خمسة عشر مجمعات صناعية، أغلبها في منطقة العاصمة سيول (7) وفي منطقة الجنوب الشرقي (6). وبالإضافة إلى ذلك، تبنت الحكومة عدة تدابير لتشجيع الصادرات. وقد لعبت هذه المجمعات الصناعية دورا رئيسيا في الترويج للصادرات.

- خلال السبعينات، وضعت الحكومة الكورية مناطق حرة للتصدير الصادرات في ماسان وإكسان للسماح لشركات أجنبية لإنتاج سلع للتصدير. هذه المناطق تتطلب التعاون فيما بين الوزارات والإدارات، كما كانت وزارة البناء مسؤولة عن إعداد الموقع والبنية التحتية، في حين كانت وزارة التجارة والصناعة المسؤولة عن الإدارة.

جدول (5) المناطق الحرة

	المناطق الحرة					
المنطقة	ماسان	ايكسان	جونسان	دايبول	دونغهاى	يولشون
تاريخ التعيين	1970.1.1	1973.10.8	2000.10.6	2002.11.21	2005.12.12	2005.12.12
المساحة (1000 م²)	954	310	1256	1156	248	343
عدد الشركات المنتصبة (للشركات الاستثمارية الأجنبية)	94 (51)	32 (6)	18 (8)	29 (24)	-	-
الصادرات (100 مليون دولار)	51	1.4	0.8	4	--	--
الاستثمار الأجنبي (مليون دولار أمريكي)	144	5,3	44	38	-	-
التوظيف (عدد الأشخاص)	5936	1119	559	3245	-	-
الملاحظات	خطة التوسعة بحلول عام 2014	2010.12.31 إلغاء الاختيارات			الانطلاق في تنفيذ المخطط قبل 2009	الانطلاق في تنفيذ المخطط قبل 2009

- وكان المستثمرون في هذه المناطق شركات أجنبية استفادت من الإعفاءات الجمركية على الواردات من السلع، فضلا عن الحوافز الضريبية وتكاليف الاستثمار المنخفضة. وماسان عرفت أكثر نجاحا من إكسان. فقد ارتفعت الصادرات والاستثمار وفرص العمل وساهمت في تطوير الصناعة في جوارها من خلال إدخال التكنولوجيات المتقدمة. في ايكسان لم ترقى إلى مستوى التوقعات بسبب تخلف الصناعات فيها، وعدم كفاية الخدمات اللوجستية المتوفرة في المناطق المجاورة لها.

- تحديد موقع منطقة حرة للتجربة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار سهولة إمكانية الوصول إلى أسواق المخرجات والمدخلات، وتكاليف البنية التحتية المعنية. في الثمانينات، أدت المخاوف بشأن التنمية غير المتوازنة للمناطق إلى تشتيت المجمعات الصناعية. في عام 1984، تم إنشاء سبعة مجمعات صناعات زراعية صغيرة في سبع محافظات وزيادة عددهم ليصل إلى 168 في أواخر الثمانينات.
- يمكن للمجمعات الصناعية أن تلعب دور حاسم في التنمية.

6. دروس من التجربة الكورية

- تركزت استراتيجية التنمية الكورية على التصدير واستقرار الاقتصاد الكلي واستثمارات كبيرة في رأس المال البشري والمادي. الجوانب الرئيسية لسياسة البلاد تدور حول الركائز الخمس من القدرة التنافسية الاقتصادية (الاستثمار – النظام التعليمي – بنية تحتية للمعلومات – الابتكار و السياسات الحكومية) .وقد تم تكييف السياسات الحكومية حسب مراحل التنمية والظروف الاقتصادية. وقعت أخطاء، ولكن بالمقارنة مع غيرها من الحكومات في البلدان النامية، كانت الحكومة الكورية مرنة وبراغماتية. التنافس بين الأجهزة الاقتصادية، ولا سيما مجلس التخطيط الاقتصادي ووزارة المالية مثلث عائقا .

شكل (7) أطار التنمية الشاملة والتحول لاقتصاد المعرفة

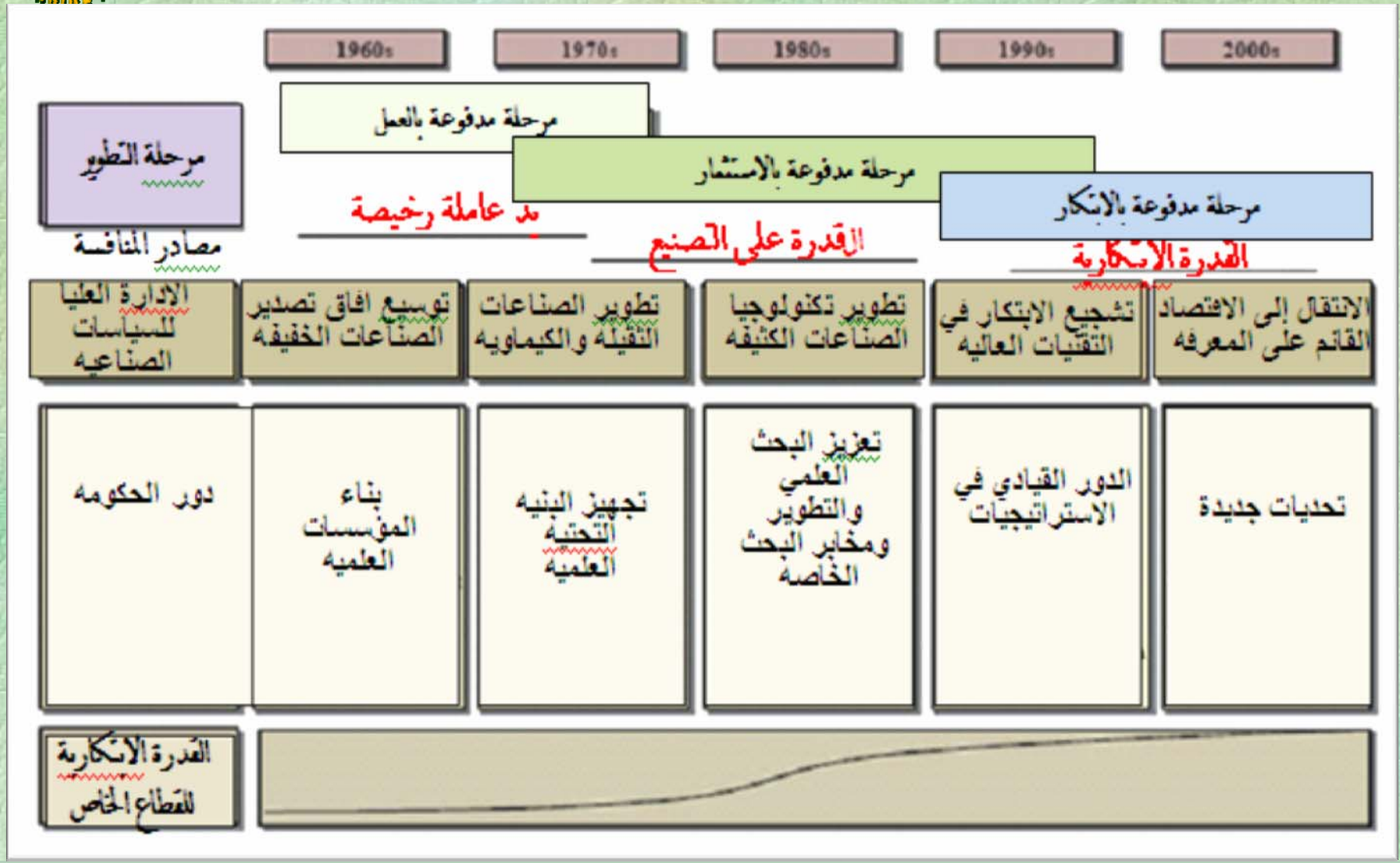

- وتشمل المجالات الرئيسية الهامة بالنسبة للدول العربية الاستراتيجية الشاملة للتنمية، خدمات التسويق للمصدرين، القطاع المالي، التنمية البشرية ، دعم سوق العمل، التجمعات الصناعية وإدارة القطاع العام. يمكن أن تتعلم الدول العربية من النجاحات كوريا العديدة وإخفاقاتها النادرة.

استراتيجية التنمية

- يرجع نجاحها إلى حد كبير إلى حقيقة أن واضعي السياسات لديهم رؤية وفهم كيف يمكن للحكومة أن تساعد في تحقيق هذا الهدف. كانوا على علم بأن البلدان الفقيرة تواجه إخفاقات السوق التي لا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق التدخل الحكومي. وبالإضافة إلى توفير السلع العامة الأساسية (الحكومية المختصة والشفافة، واستقلال القضاء، والتعليم، والصحة، والبنية التحتية)، يمكن للحكومة المساعدة في حل مشاكل التنسيق التي تعترض إنتاج منتجات جديدة و تشجيع الأنشطة التي تعزز وفورات الحجم ونشر المعرفة لصالح الشركات. وهكذا، كان واحدا من المبادئ الرئيسية للسياسة الكورية لتشجيع الشركات الخاصة للمشاركة في الأنشطة التي تتطلب مهارات وتقنيات متطورة.

- من السلبيات، في تونس، على سبيل المثال، تصدير تركز على السلع منخفضة التكلفة لتزويد الأسواق الأوروبية. على الرغم من أن هذه الاستراتيجية أدت لتحفيز الصادرات لكنها جعلتها عرضة لمنتجين اخرين ذوي التكلفة المنخفضة الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الأسواق الأوروبية، خاصة تلك الموجودة في أفريقيا وأوروبا الشرقية. يجب على الحكومة توفير فرصة للشركات لانتاج السلع أكثر تطورا لتعزيز النمو المستمر. في نفس الوقت، يجب تنفيذ الخطط الطموحة لإنشاء صناعات التكنولوجيا الحيوية أو علوم الحياة بحذر. الاستثمارات الكبيرة وتدريب العمال ذوي المهارات العالية، وإن كانت ضرورية، تلتهم الموارد التي يمكن تخصيصها لمشاريع اخرى أقل خطورة. المشاكل التي واجهت كوريا في تشجيع الصناعات الثقيلة والكيماوية في السبعينات تؤكد أن برامج تنموية طموحة للغاية قد تؤدي إلى مستوى عال من الديون وضياع الموارد الشحيحة للبلد.

- وأما المبدأ الثاني للتنمية الكورية هو تشجيع المنافسة لضمان استخدام الدعم والحماية بحكمة. وقد تم تحديد أهداف التصدير لقياس أداء الشركات والتأكد من أن البضائع المنتجة اجتازت اختبار السوق. إنشاء نظام تقييم موضوعي لأرباح الشركات أمر ضروري لضمان فعالية الموارد العامة المكرسة لتشجيع الصادرات. على سبيل المثال، في مصر، عدم اختبار السوق لمتلقي المنحة هو المسؤول جزئيا عن ضعف أداء هذه الشركات (مؤشرات السياسات الصناعية، بما في ذلك الحماية الفعالة والدعم والحواجز الحمائية، أثر سلبا على أداء القطاعات).

- التجربة الكورية تسلط الضوء على أهمية التوجيه من أعلى المستويات في الحكومة والتنسيق المناسب لجهود لتشجيع الصادرات. الحوار المنتظم بين وزارة التجارة، وكالات ترويج التجارة والقطاع الخاص أدى إلى القضاء على الاختناقات بسرعة في عملية التصدير. خلال الستينات والسبعينات، عقد الرئيس بارك اجتماع شهري لزيادة الصادرات مع جميع الإدارات وممثلي القطاع الخاص المعنية لمراقبة أداء الصادرات، لحل المشاكل التي يواجهها المصدرون وتثمين الأداء الأفضل.

- إذا تبين أن بعض المشاريع قد تأخرت، واستعرضت الأسباب التي أدت إلى التأخير وتقرر التدابير التصحيحية، وأحيانا في نفس الجلسة. ولذلك، يجب على كل موظف أن يظل يقظا لمنع تخلف المشروع عن أهدافه لكي لا يجذب الانتباه السلبي للرئيس. هذا الضغط ربما تم نقله إلى مستويات أدنى وأسفر عن اتخاذ إجراءات مبكرة لحل المشاكل بالنسبة للشركات التي تحتاج إلى مساعدة الحكومة (على سبيل المثال الحصول على الائتمان، أو نزاع ضريبي، الموافقة على استخدام الأراضي). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة وضعت جوائز مختلفة للاعتراف بالإنجازات من المصدرين الأكثر نجاحا.
- من الواضح أن الجهود الرامية إلى زيادة الصادرات تتطلب اهتماما خاصا من أعلى مستويات الحكومة بالإضافة إلى تحسن كبير في ترويج الصادرات.

خدمات التسويق للمصدرين

- كثيرا ما تواجه الشركات الراغبة في دخول أسواق التصدير، نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية وعدم وجود سمعة طيبة بين المشترين الأجانب. الحكومة يمكن أن تساعد المصدرين للوصول إلى الأسواق الأجنبية. تأسست شركة تعزيز التجارة الكورية (Korean Trade Promotion Corporation) في عام 1962 لتقديم خدمات التسويق للمصدرين، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية من التسويق الدولي والشبكات التجارية. في عام 1995، تم توسيع نطاق مسؤولياتها لتعزيز الاستثمار ودعم مشاريع التعاون التكنولوجي والصناعي وأعيدت تسميتها لتصبح وكالة ترويج التجارة والاستثمار الكورية (Korea Trade – Investment Promotion Agency)

- قد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات خاصة. في بداية الترويج للصادرات، تفتقر العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الكورية الخبرة في مجال التسويق والتمويل والمصداقية في الأسواق الخارجية. وفي الوقت نفسه، كان عائداتها صغيرة جدا لتبرير الاستثمارات المطلوبة لإنشاء شبكة من ممثلي المبيعات في الدول الأجنبية. وبالتالي اضطرت إلى الاعتماد على الممثلين الأجانب والتجار وشركات البيع بالتجزئة.

- في عام 1975، أطلقت الحكومة نظام شركة التجارة العامة General Trading Company, GTC)الذي استند إلى الممارسات في اليابان. وقدمت هذه الشركة مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة لتسويق منتجاتها للتصدير، للحصول على تمويل لإطلاق المناقصات للموردين وزيادة وارداتها من المواد الخام. في بداية الثمانينات، كانت 10 من هذه الشركات بالفعل مسؤولة عن 42-50٪ من إجمالي الصادرات و 8 إلى 16٪ من إجمالي الواردات.

سياسات القطاع المالي

- وقد استخدمت الحكومة الكورية النظام المالي لإقراض الشركات المؤهلة للحصول على المساعدات الحكومية. مكنت السيطرة على أسعار الفائدة من المحافظة تكلفة الاقتراض عند مستوى منخفض والسيطرة التي تمارسها الحكومة على البنوك التجارية سمح لتوجيه الموارد لصناعات محددة، وذلك أساسا للتصدير. وبالإضافة إلى ذلك، أنشات الحكومة مؤسسات تمويل الصادرات، بما في ذلك بنك التصدير والاستيراد الكوري Korean Export Import Bank وصندوق ضمان الائتمان الكورية Korea Credit Guarantee Fund التي تضمن قروض المضمونة البنوك التجارية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة وتأمين التصدير الكورية Korean Export Insurance Fund، التي أمنت المصدرين ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر السياسية والتجارية.

- باختصار، تم تصميم هذا النظام للتأكد من أن الشركات التي تحاول الانخراط في قطاعات أكثر تطورا من الحصول على التمويل بأسعار تفضيلية (على حساب كفاءة تخصيص الأموال (بما ان الحكومة وليس القطاع الخاص، التي تحدد الذين سيكونون مؤهلين للحصول على قرض) . وقد أدى ذلك إلى التخفيف من الحافز للادخار (تم تمويل النظام الحالي جزئيا من قبل النظام لاستمرار انخفاض سعر الفائدة على حسابات ودائع) وتعاون بين السلطات العامة والشركات الخاصة.
- ولكن مع نمو الاقتصاد وانفتاحه أكثر على الاقتصاد العالمي، أصبحت تكلفة المحافظة على هذه السياسة المالية التقليدية عالية جدا .

- وأظهرت الانفتاح على تدفقات رأس المال الأجنبي في غياب البنية التحتية المالية الكافية للمستثمرين الأجانب صعوبات البنوك المحلية في ضوء رقابة خفيفة وبحوث ثقيلة، مما تسبب في أزمة مالية حادة في عام 1997. بعد الأزمة، قامت الحكومة بإعادة هيكلة كبرى للقطاع المالي من أجل حل المشاكل التي قوضت المؤسسات المالية المتعثرة، وتسهيل إعادة رسملة البنوك (التي تتطلب زيادة رأس المال الخاص وحقن الأموال العامة) وتعزيز التحوطية والمعايير التنظيمية.
- هذا البرنامج أدى إلى تحسن ربحية المؤسسات المالية إلى مزيد من الحذر في منح القروض.

- التجربة الكورية في التحرير المالي في سياق الضعف المؤسسي ما أدى إلى أزمة خطيرة، تشير إلى أن الحذر مطلوب في الجهود التي تبذلها الدول النامية للقضاء على القيود المفروضة على المعاملات الرأسمالية. حقيقة أن كوريا نجحت في التغلب على نقاط الضعف في القطاع المالي بعد الأزمة تشجع الدول النامية إلى مواصلة الجهود توطيد وتحسين كفاءة القطاع المالي. نأمل أن تنجح دون الحاجة إلى جعل تجربة مريرة من أزمة مالية باهظ التكاليف.

التنمية البشرية وأسواق العمل

- كان الدعم من أجل التنمية البشرية حجر الزاوية في سياسات كوريا. وضعت الحكومة التعليم الابتدائي إلزاميا في الخمسينات، وخلقت مدارس التقنية والمهنية لتدريب المهندسين والعمال المهرة. لأغراض التوضيح، تلقت المدارس الفنية كوم أوه (1972) معدات مستوردة من اليابان وجندت معلمين من اليابان مع دراية تقنية للفترة 1972-1976. فازت كوريا بالمسابقة الدولية للتدريب المهني والتقني (دورة الالعاب الاولمبية للتدريب) تسع مرات متتالية بين عامي 1977 و1991. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة نظام لإصدار الشهادات من مؤهلات الكوادر الفنية والحوافز المالية للقطاع الخاص للتدريب.

جدول (7) ترتيب الدول حسب أحسن الجامعات

	Top20	Top100	Top200	Top300	Top400	Top500
الولايات المتحدة	17	52	85	108	131	149
المملكة المتحدة	2	9	19	29	33	37
سويسرا	1	4	6	7	7	7
استراليا	—	5	7	9	16	19
المانيا	—	4	14	23	30	38
فرنسا	—	4	8	16	18	20
كندا	—	4	7	16	18	23
اليابان	—	3	9	10	15	20
هولندا	—	3	8	10	12	12
السويد	—	3	5	8	10	11
اسرائيل	—	3	4	4	6	7
الدانمارك	—	2	3	4	4	4
بلجيكا	—	1	4	6	7	7
النرويج	—	1	1	3	3	4
فنلندا	—	1	1	1	3	5
روسيا	—	1	1	1	2	2
الصين	—	—	7	13	26	42
ايطاليا	—	—	4	9	12	19
كوريا الجنوبية	—	—	1	4	7	11
استراليا	—	—	1	3	3	7
السعودية	—	—	1	2	3	4
سنغافورة	—	—	1	2	2	2
برازيل	—	—	1	1	5	6
الأرجنتين	—	—	1	1	1	1
المكسيك	—	—	1	1	1	1
اسياتيا	—	—	—	4	8	10
نيوزيلندا	—	—	—	2	2	5
ايرلندا	—	—	—	1	3	3
جنوب أفريقيا	—	—	—	1	2	3
تشيكي	—	—	—	1	1	1
برتغال	—	—	—	—	2	4
يونان	—	—	—	—	2	2
بولندا	—	—	—	—	2	2
هنغاريا	—	—	—	—	1	2
الهند	—	—	—	—	1	1
صربيا	—	—	—	—	1	1
تشيلي	—	—	—	—	—	2
كرواتيا	—	—	—	—	—	1
مصر	—	—	—	—	—	1
ايران	—	—	—	—	—	1
ماليزيا	—	—	—	—	—	1
سلوفينيا	—	—	—	—	—	1
تركيا	—	—	—	—	—	1
المجموع	20	100	200	300	400	500

- التركيز على التدريب التقني يتناقض كلياً مع تجربة الدول العربية، حيث هناك نسبة عالية من خريجي العلوم الاجتماعية (حتى ولو كانت يعني الدول العربية كتونس والجزائر قد خصصت موارد ضخمة لتدريب التقني) و حيث الأمية هي أكثر وضوحا مما هو الحال في البلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة. أحدث البيانات عن نسبة السكان البالغين الملمين بالقراءة والكتابة كما يلي: 66٪ في مصر، 56٪ في المغرب و78٪ في تونس، في حين أن البلدان المتوسطة الدخل المتوسط هو 83٪.
- ويستند قانون العمل الكوري على قانون العمل الياباني. تفضل سياسات عمل مرنة نسبيا وفرض قيود مشددة على النقابات (في سياق التوترات السياسية في شبه الجزيرة الكورية)، كان استيعاب العمال الزراعيين في القطاع الصناعي خلال الستينات والسبعينات كان سريعا جدا.

- تمكنت كوريا من توظيف العديد من العمال الذين غادروا القطاع الزراعي في القطاعات الصاعدة. أغلب الدول العربية أدت إلى زيادة سريعة في الحد الأدنى للأجور (على سبيل المثال، المغرب)، وارتفاع تكلفة التعويض غير الأجور (بما في ذلك معاشات التقاعد والتأمين الصحي) بالإضافة إلى القيود على التسريح من العمل إلى استبدال العمل برأس المال مما يساهم في ارتفاع مستويات البطالة الهيكلية والتخلي عن إنتاج السلع كثيفة العمالة في، التي كانت الميزة النسبية لدول شمال أفريقيا مثلاً.

المنح

- دعم الغذاء والوقود في الدول العربية يمثل عبئاً مالياً ضخماً يصل إلى ما يقرب من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي) تذهب في الأغلب إلى المستهلكين في المناطق الحضرية، على الرغم من أن الدعم الكوري للإنتاج من أجل التصدير لعب دورا حاسما في عملية التنمية، بالإضافة إلى منح أخرى كانت في غير محلها . مثال: المشاكل المرتبطة بالسيطرة على تكلفة الدعم المهدورة، بالرغم من الالتزام بالتسعير الرشيد، والرصد المنتظم لتسعير الكهرباء في كوريا .

- حتى العقد الماضي، احتكرت شركة ..KEPCO الكهرباء وهي شركة تدار من قبل وزارة الصناعة والطاقة. وقد أنشأت آلية التسعير على أساس التكلفة الإجمالية، ما يعطي سعر مختلف لكل قطاع. على سبيل المثال، يدفع المزارعون 41٪ والمستهلكون في المناطق الحضرية 123٪ من متوسط التكلفة.

الكتل الإقليمية

- خلقت الدول العربية مناطق التجارة الحرة والمجمعات الصناعية، بهدف بناء بنية تحتية مركزية جزئيا وتحسين نشر المعرفة بين الشركات والمصدرين للتكنولوجيا العالية (واحد من الأهداف الهامة من مناطق التجارة الحرة أيضا للسماح للمصدرين لشراء المدخلات بالأسعار العالمية) . وقد أدت صعوبات في توفير البنية التحتية العامة لإنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال، وبناء وإدارة المجمعات التكنولوجية.

- يمكن للمجمعات الصناعية لعب دور حاسم في التنمية:

1. عدد قليل من المجمعات الصناعية الكبيرة أكثر كفاءة من العديد من المجمعات الصغيرة
2. كل الجهود الرامية إلى تعزيز التعليم والتدريب الموجه للتكنولوجيا يجب أن تكون مصحوبة بدعم المجمع الصناعي
3. قد يكون من المفيد وضع معايير تنطبق على المجمعات الصناعية

لا يوجد لدى جل الدول العربية إطار قانوني متين لحسن سير الشراكة بين القطاعين العام والخاص. الهياكل القانونية التي تبنتها كوريا في التسعينات تمثل مثالا على الإطار القانوني الفعال لبناء البنية التحتية المناسبة عن طريق Public Private Partnership.

الشروط الأساسية لنجاح إدارة PPP تتضمن تطبيق واضح ومتسق للمبادئ التوجيهية، التزام حكومي قوي وتنسيق فعال بين القطاع الخاص وبرامج الاستثمار العام وآليات تسوية المنازعات .

إدارة القطاع العام

- الفساد والبيروقراطية غير الفعالة هي العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير الدول النامية والعربية على وجه . على سبيل المثال، مؤشر إدراك الفساد، الشفافية الدولية يضع الدول العربية في ترتيب سيء . . كوريا تمثل مثال لكيفية مراقبة دقيقة للسلطات واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتقليل الفساد وتحسين كفاءة العمليات الحكومية.
- يمنها تقديم تقارير منتظمة عن صافي موجودات القادة السياسيين وكبار المسؤولين الحكوميين. ويمكن بعد ذلك التحقيق في زيادة الأصول غير المتعلقة بالمرتبات والدخل من الاستثمار للمسؤولين. على الرغم من أنه من الممكن الإدلاء ببيانات كاذبة، لكن يبقى هذا الإجراء رادعا ضد الفساد.

- وعلاوة على ذلك، فإن استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقييم وجمع الضرائب، وإدارة الجمارك والمشتريات، قد تحد من فرص الفساد عن طريق الحد من الاتصال الشخصي بين الجمهور والمسؤولين و تحسين شفافية القواعد وتنفيذها. يمكن للتكنولوجيا المعلومات أيضا تقليل طول معالجة المعاملات من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وتحسين توليد الإيرادات والرقابة التشغيلية وتعزيز التواصل داخل القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص.

- ومن الأمثلة الناجحة على ذلك نظام عبر الإنترنت في كوريا في أواخر التسعينات في حين فرض النظام القديم إجراءات مطولة للمسؤولين والموردين. سمح النظام الجديد لأكثر من 30 وكالة للحصول على المعلومات والوصول إلى المنتجات والمواد بصفة موحدة، للحصول على جميع المعلومات ذات الصلة. هذا وفر معلومات دقيقة وقلل من خطر التواطؤ والغش.

شكل (8) صادرات كوريا سنة 1962

المصدر: The observatory of economic complexity

شكل (9) صادرات كوريا سنة 2010

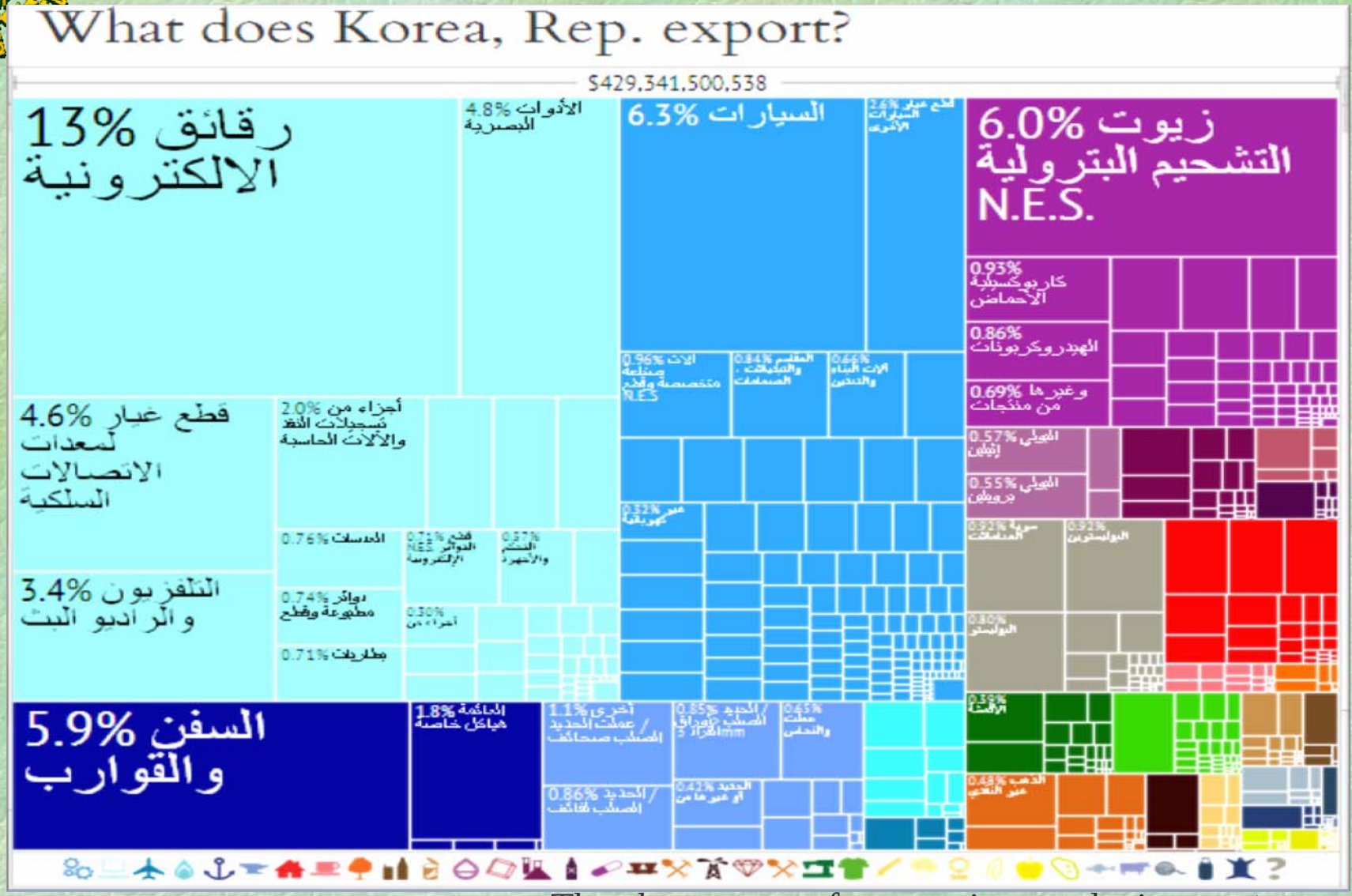

المصدر: The observatory of economic complexity

شكل (10) ديناميكية صادرات كوريا سنة 2012

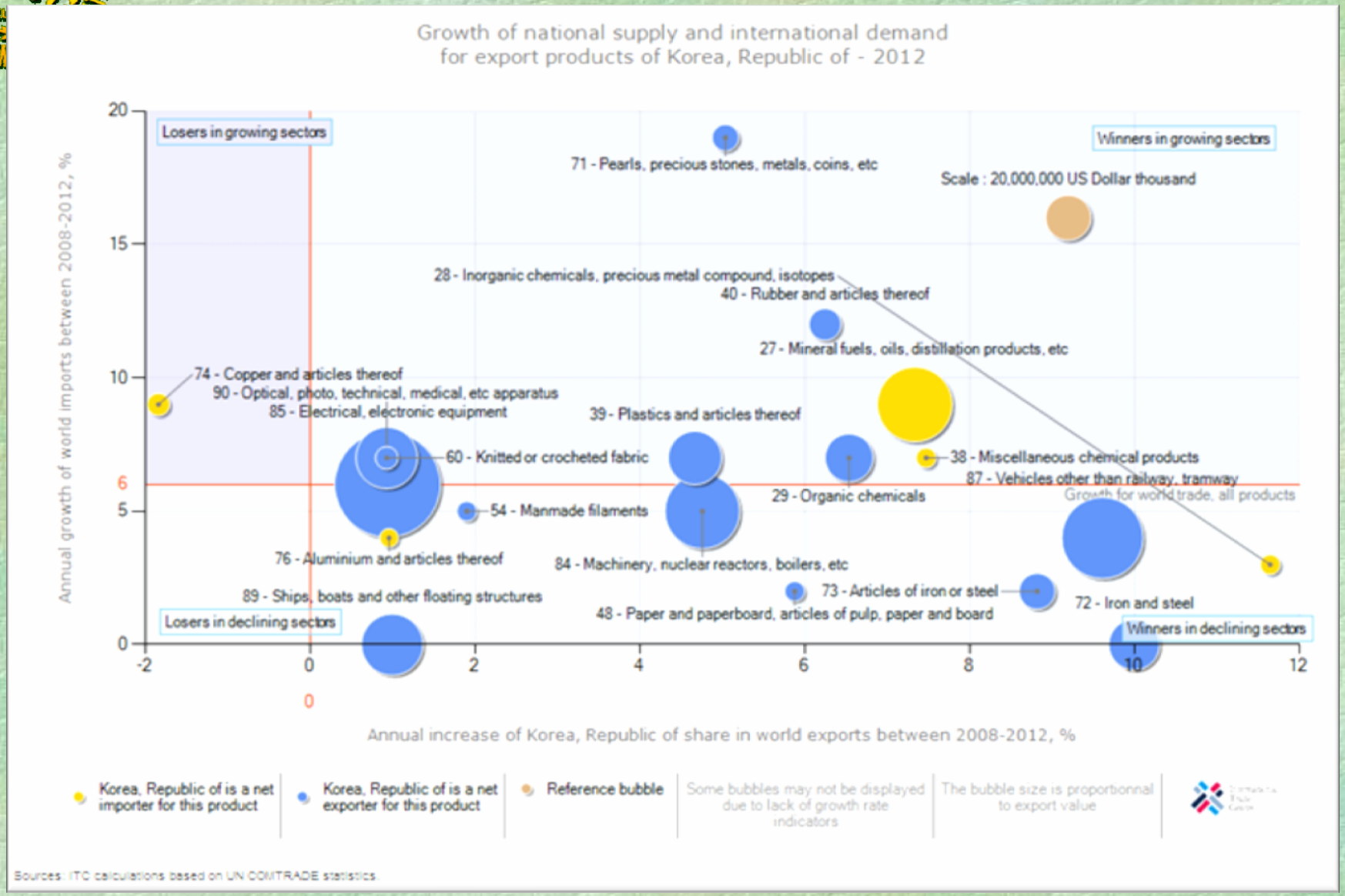

http://www.trademap.org/tm_light/Product_SelProductCountry_Graph.aspx